

الفصل الاول

الإطار الفكري للمحاسبة

هنالك تعاريف متعددة ومتنوعة لعلم المحاسبة ، والتعريف المفضل للمحاسبة أنها علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيده لها . ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات بحيث تتمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات . ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وبيان المركز المالي في نهاية هذه الفترة .

وظائف المحاسبة وأهدافها

من التعريف السابق يمكن بيان وظائف وأهداف المحاسبة كما يلي :-

- ١- تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات لها يدوياً أو آلياً بحيث يشمل جميع العمليات وفق تسلسل وقوعها التاريخي .
- ٢- تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة تبين .
 - أ- مديونية ودائنية المنشأة بالنسبة للمتعاملين معها .
 - ب- مصروفات المنشأة وإيراداتها .
 - ج- موجودات المنشأة والتزاماتها .
- ٣- استخراج نتائج أعمال المنشأة عن المدة المالية المعنية أي تحديد الربح أو الخسارة .
- ٤- بيان المركز المالي (الوضع المالي) للمنشأة في تاريخ معين بالعرض على شكل ميزانية عمومية .
- ٥- تزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات اللازمة لها سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو غير دورية .

الفرق بين المحاسبة ومسك الدفاتر

لابد من التمييز بين علم المحاسبة وفن مسك الدفاتر ، فمسك الدفاتر هو تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو منشأة في دفاترها واستخراج نتائجها وفق المبادئ المحاسبية ، أما علم المحاسبة فيتضمن دراسة المبادئ والأسس التي يعتمد عليها مسك الدفاتر في تسجيل عملياته المالية ، والقيام بتفسير النتائج وتحليلها وعرضها .

الجهات المستخدمة للبيانات المحاسبية :-

- ١- الدولة : حيث تقدم البيانات المحاسبية أهم الخدمات للدولة من حيث اعتماد الاقتصاديين والماليين عليها كأحدى الطرق السليمة لتقدير الدخل والوقوف على كافة الموازنات وتنفيذها .
- ٢- أصحاب المشروع : تخدم المحاسبة أصحاب المشروع لأنها تبين لهم أوضاع منشأتهم بالإضافة إلى نتائج أعمالها من ربح وخسارة .
- ٣- دائنوا المشروع والموردون : تساعد المعلومات التي تقدمها المحاسبة دائني المشروع في الحكم على الوضع المالي له وبالتالي حركة النقدية فيه ومقدرته على تحمل وسداد الديون .
- ٤- إدارة المشروع : تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات الاقتصادية الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة وخاصة تلك التي تتعلق بالاستعمال الكفاء للموارد المحدودة في المشروع .
- ٥- دائرة ضريبة الدخل (المؤسسات الضريبية) : تساعد البيانات المحاسبية المستخرجة من دفاتر المنشأة موظفي دائرة ضريبة الدخل على تحديد الربح الخاضع للضريبة وبالتالي في تحديد حق الدولة في أرباح المشروعات .
- ٦- المحللون الماليون : تقدم المحاسبة معلومات مالية مختلفة يستعملها المحلل المالي كأساس لتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين .
- ٧- الدارسون والباحثون : تعتبر المعلومات المالية والاقتصادية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة .

الإرشادات التطبيقية

ويشتمل هذا المستوى على الافتراضات والمبادئ المحاسبية والقيود التطبيقية التي يستخدمها رجال المحاسبة لإرشادهم وإزالة التناقضات التي قد تقابلهم عند تطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد القوائم المالية .

أولاً - الافتراضات المحاسبية

حيث يشتمل الإطار المحاسبي على أربعة افتراضات وهي استقلالية الوحدة المحاسبية واستمراريتها ، ووحدة القياس النقدي ، والفترة المحاسبية .

أ- استقلال الوحدة المحاسبية

وهذا يعني استقلال الوحدات الاقتصادية بعضها عن البعض الآخر فضلاً عن استقلال هذه الوحدات الاقتصادية عن ملاكها .

ب- استمرارية الوحدة

ويعني هذا الافتراض أن المنشأة وجدت لتستمر ولهذا يتم تقويم معظم الأصول تطبيقاً لهذا الافتراض على أساس التكلفة التاريخية ويفسر هذا الافتراض أسباب استخدام الأساس التاريخي لتقويم الموارد بدلاً

من استخدام القيمة الجارية وكذلك الإجراءات الخاصة بالاندثار والتمييز بين الأصول المتداولة والثابتة وكذلك المطلوبات المتداولة والثابتة حيث كل ذلك بسبب افتراض استمرارية الوحدة المحاسبية . وعلى هذا الأساس يمكن القول إن هذا الافتراض غير مجد إذا تقرر تصفية المنشأة أي عدم استمرارها .

ج- وحدة القياس النقدي

يعتمد علم المحاسبة على افتراض أن الوحدة النقدية هي الوسيلة العامة لتبادل العمليات والأنشطة الاقتصادية وعلى هذا الأساس فإن الوحدة النقدية تستخدم كأداة سهلة وملائمة ومفيدة للقياس والتحليل المحاسبي .

د- الفترة المحاسبية

لا شك أن دقة قياس نتيجة نشاط الوحدة المحاسبية يلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه الوحدة وهو ما يعد أمراً غير منطقي أو عملي وذلك لان رجال الأعمال والبنوك والمساهمين والجهات الحكومية في حاجة حالية ودورية حتى يتسنى لهم اتخاذ أية قرارات تتعلق بالوحدة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يتم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة فترات مالية متساوية (سنة أو نصف سنة أو شهر أو ربع سنة) وهناك علاقة عكسية بين طول الفترة الزمنية ومدى ملاءمة البيانات الحالية لاتخاذ القرارات فكلما طالت الفترة كلما فقدت البيانات والمعلومات المحاسبية أهميتها . كما إن هناك علاقة طردية بين طول الفترة الزمنية ومدى قابلية البيانات للتحقيق حيث انه في حالة قصر الفترة المحاسبية (مثلاً شهر واحد) فسيكون من الصعب على المحاسب تحديد القيمة الحقيقية لعناصر القوائم المالية (كالاندثار مثلاً) .

ثانياً- المبادئ المحاسبية

هناك أربعة مبادئ محاسبية وهي تعتمد على الافتراضات السابقة مناقشتها وتشتمل على مايلي :-

أ- مبدأ المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية

هناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدّي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر هذه القوائم المالية وفقاً للتكلفة الحقيقية للحصول على هذه العناصر . وتلك القيم التاريخية يسهل التحقق من صحتها . وذلك لان الأسعار محددة ومعروفة بالكامل وغير قابلة للجدل أو التغيير كما أنها واقعية لتوافر المستندات المؤيدة لها ولهذا فان البيانات المعدة لهذا القياس تكون دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي .

ب- مبدأ تحقق الإيرادات

يتم اكتساب الإيراد في حالة توفر شرطين هما :-

١- تقديم الخدمة أو تسليم المبيعات .

٢- وجود عملية مبادلة بين الوحدة المحاسبية ووحدات أخرى .

ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند إتمام عملية المبادلة حيث يمكن عند هذه النقطة تحديد أسعار البيع القابلة للتحقيق أي أن الإيرادات تتحقق عند نقطة البيع ومع هذا فهناك بعض الاستثناءات ومن تلك الاستثناءات تحقق الإيرادات على أساس نسبة مستوى الإتمام الجزئي للإنتاج مثل أعمال المقاولات والخدمات التي تستغرق مدة طويلة لإنجاز المشروع ومن تلك الاستثناءات تحقق الإيراد بمجرد انتهاء عملية الإنتاج وقبل البيع مثل إنتاج الذهب والفضة والنفط . والاستثناء الآخر هو تحقق الإيراد عند استلام النقدية (أي وفقاً للأساس النقدي) مثل البيع بالتقسيط وذلك بسبب مخاطر المبيعات الآجلة .

ج- مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات

حيث يتبع المحاسبون مبدأ عدم الاعتراف بالمصروف حتى تتم مقابلة الإيرادات المحققة منه بمعنى وجود ارتباط مباشر بين إيرادات ومصروفات الفترة . ولكن قد يكون من الصعب مقابلة المصروفات بنوع معين من إيرادات فترة محاسبية محددة وبخصوص هذه المصروفات التي يصعب مقابلتها بالإيرادات بطريقة منطقية فإنه يجب على المحاسب أن يتبع سياسة أو أسلوب المقابلة المنظمة والمنطقية والتي يكون من شأنها تقريب العلاقة بين هذه المصروفات والإيرادات المختلفة خلال الفترة فإذا وجدت علاقة بين المصروف والإيراد السنوي يتم تحميل المصروف على الإيرادات المحققة خلال الفترة فإذا أضح أنه لا علاقة بين المصروف والإيراد فيتم توزيع المصروف على فترات زمنية بطريقة "المقابلة المنطقية المنظمة " مثل المحاسبة على الاندثار (الاستهلاك) فإذا تعذر متابعة ما تقدم فإنه من المستحسن تحميل هذه المصروفات على إيرادات الفترة المالية التي تم إنفاق المصروف خلالها .

د- مبدأ الإفصاح الشامل

حيث يتطلب في هذا المبدأ الإفصاح عن قدر كاف من التفاصيل المختلفة التي يكون من شأنها إرشاد مستخدمي المعلومات المحاسبية مع مراعاة اختصار وتكثيف المعلومات حتى يتيسر فهمها لأن المبالغة بالتفصيل تؤدي إلى صعوبة استيعابها مع الأخذ بنظر الاعتبار تكاليف إعداد هذه التفاصيل .

ثالثاً- القيود التطبيقية

هنالك أربعة قيود يواجهها المحاسب عند تطبيق الأسس المحاسبية في تسجيل نتائج المعاملات الاقتصادية للوحدة المحاسبية وتشمل :-

- أ- تقييم المنفعة المتوقعة من استخدام المعلومات المحاسبية في ضوء تكلفة إعداد القوائم المالية. حيث من الضروري الموازنة بين تكاليف إعداد القوائم المالية وما يترتب على هذه القوائم من منافع متوقعة من استخدام ما تتضمنه من معلومات مالية .
- ب- تحديد الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات . حيث تعتبر المعلومة " ذات الأهمية النسبية " إذا كان الإفصاح أو عدم الإفصاح عنها له تأثير على قرارات مستخدمي المعلومات .

ج- إتباع العرف والطرق المحاسبية الملائمة لأنشطة متخصصة قد لا تتماشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث قد يصعب في بعض الأحيان تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب الخصائص الذاتية لبعض الأنشطة الاقتصادية مثال على ذلك عندما تقوم بنوك الاستثمارات في الأسهم والسندات على أساس القيمة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية لأن القيمة الجارية تعطي مقياساً أفضل لهذا العنصر من الأصول .

د- الحيلة والحذر عند تحديد قيم الدخل وتقويم عناصر المركز المالي . حيث يسيء عدد من المحاسبين الفهم لموضوع الحيلة والحذر عند تحديد الدخل والمركز المالي الذي يتعلق بالمعاملات التي يصعب فيها تطبيق أي من المبادئ أو القيود المذكورة آنفاً . مثال ذلك عند التمييز بين المصروف الرأسمالي والإيرادي مع ملاحظة إن تطبيق الحيلة والحذر هنا لا يهدف إلى تخفيض الدخل وعليه يجب أن يراعي المحاسب هنا الظروف المحيطة بالتطبيق عند اختياره المبدأ المحاسبي الملائم .

الدورة المحاسبية

تعرف الدورة المحاسبية بأنها تسلسل الخطوات الضرورية لنتبع اثر الأحداث الاقتصادية من لحظة نشأتها حتى إعداد القوائم والتقارير المالية . وهذه الخطوات باختصار هي :-

١- تحديد وتسجيل العمليات والإحداث الاقتصادية (إثباتها بمستندات الصرف أو القبض....)

وتهدف هذه الخطوة إلى تحليل العمليات الاقتصادية بغرض تحديد العمليات القابلة للقياس والتي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد . حتى يمكن إثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية حيث إن بعض العمليات لا يصح إثباتها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية لأنها غير قابلة للقياس مثل قرارات تعيين العاملين أو تغيير السياسات الإدارية وغيرها .

٢- التسجيل في دفاتر اليومية

وتستخدم هذه الدفاتر لتسجيل الإحداث والعمليات الاقتصادية التي قامت بها المنشأة وذلك حسب التسلسل التاريخي لحدوث هذه العمليات ويتم التسجيل في هذه الدفاتر على أساس نظرية القيد المزدوج أي إن لكل عملية طرفين أحدهما مدين والآخر دائن وتتضمن هذه الدفاتر بيانات أخرى عن أرقام حسابات الأستاذ المختلفة وإن صورة صفحة سجل اليومية تكون على الشكل الآتي :-

مدين	دائن	رقم العملية	البيان	رقم صفحة الأستاذ	المستند	التاريخ

٣- الترحيل إلى سجل الأستاذ

يجب ترحيل البنود المحاسبية التي يتم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الحسابات المختصة بها بدفاتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ الفرعي (المساعد) وتمثل هذه الخطوة عملية تصنيف القيود المحاسبية التي يتم تسجيلها بدفاتر اليومية وذلك لغرض الوقوف على نتيجة هذه العمليات وأثرها على كل حساب ويرحل الطرف المدين إلى الجانب المدين من حساب الأستاذ المختص والدائن إلى الجانب الدائن من الحساب المختص ويكون شكل سجل الأستاذ على النحو الآتي :-

مدين			دائن		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ

٤- إعداد ميزان المراجعة

يمثل ميزان المراجعة قائمة بحسابات دفتر الأستاذ العام في آخر الفترة المالية ويتم إعداد ميزان المراجعة إما على أساس المجاميع (حيث يرد مجموع المبالغ المدينة لكل حساب بالجانب المدين لميزان المراجعة وكذلك مجموع المبالغ الدائنة بالجانب الدائن) وإما على أساس أرصدة الحسابات (حيث يتم أولاً ترصيد حسابات الأستاذ ثم إعداد ميزان المراجعة لهذه الأرصدة ويكون شكل ميزان المراجعة على الشكل الآتي :-

الأرصدة أو المجاميع المدينة	الأرصدة أو المجاميع الدائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ

٥- التسويات الجردية

تهدف عملية إعداد التسويات الجردية إلى تعديل أرصدة الحسابات حتى يمكن أن تعبر القوائم المالية (المتاجرة والإرباح والخسائر والميزانية العمومية) عن المركز المالي السليم للمنشأة وكذلك الدخل الصحيح الناتج عن نشاطها خلال الفترة .

٦- تصحيح الأخطاء وإعداد ميزان المراجعة المعدل

في حالة وجود الأخطاء المحاسبية في السجلات يجب القيام بتصحيح هذه الأخطاء بقيود يومية كذلك ، أما إذا كانت هذه الأخطاء في سجل الأستاذ فقط فيتم تصحيحها مباشرة وبعد الانتهاء من تصحيح الأخطاء يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل .

٧- إعداد الحسابات الختامية

في نهاية كل سنة يتم إعداد الحسابات الختامية لغرض احتساب نتيجة العمل من ربح أو خسارة حيث تقفل حسابات المصاريف والإيرادات بالحسابات الختامية باستخدام قيود الإقفال وتتضمن الحسابات الختامية حسابي (المتاجرة والإرباح والخسائر) .

٨- الميزانية العمومية

بعد إعداد الحسابات الختامية تكون كافة حسابات المصاريف والإيرادات والإرباح والخسائر بمختلف أنواعها قد أقيمت وبقي فقط حسابات الموجودات والمطلوبات ورأس المال والتي تثبت أرصدها في الميزانية العمومية وتكون معادلة الميزانية العمومية (الموجودات = المطلوبات + رأس المال) .